



PDF

www.alanba.com.kw

تحضيراً لانعقاد اجتماع اللجنة التحضيرية الدائمة على المستوى الوزاري

الكويت استضافت اجتماع لجنة كبار المسؤولين بهئية الشؤون الاقتصادية والتنموية



أسيل المنيفي خلال الاجتماع الثالث عشر للجنة كبار المسؤولين في هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية

استضافت الكويت أمس، أعمال الاجتماع الثالث عشر للجنة كبار المسؤولين في هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية، وذلك برئاسة وكالة وزارة المالية أسيل المنيفي، وبمشاركة وكلاء وزارات المال والاقتصاد ودول مجلس التعاون، ومدير عام مكتب هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية خالد بن إبراهيم آل

الشيخ، تحضيراً للاجتماع السابع للجنة التحضيرية الدائمة على المستوى الوزاري لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية، والمقرر عقده يوم الخميس 9 الجاري في الكويت.

وأشارت إلى أن هذا الاجتماع يأتي استمراراً للجهود الرامية إلى تعزيز أواصر التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، ويعد منصة مهمة لتقريب وجهات النظر وتوحيد الرؤى حول مستقبل العمل الاقتصادي المشترك، بما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لدول المجلس ودعم مسارات التكامل الاقتصادي والتنمية الشاملة، وصولاً إلى نموذج اقتصادي خليجي أكثر تكاملاً وقدرة على مواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية.

وناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات الرئيسية، وفي مقدمتها بحث سبل تفعيل دور ومهام هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بهدف الوصول إلى تصور مشترك حول آلية تطوير دور الهيئة

وتمكينها من أداء مهامها على نحو أكثر فاعلية، إلى جانب استعراض مستجدات تنفيذ خطة وآلية العمل الخاصة بالنموذج الاقتصادي الخليجي وأخر التطورات المرتبطة بخارطة طريق تحقيق الوحدة الاقتصادية بحلول عام 2025، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى بشأن استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، وجهود التعاون في تنفيذ الرؤى الاقتصادية الوطنية لدول المجلس.

كما تم خلال الاجتماع استعراض مؤشر التكامل الاقتصادي الخليجي والتصور المقترح لعقد المؤتمر الاقتصادي الخليجي الدولي الأول، واطلع أصحاب السعادة أعضاء اللجنة على نتائج جلسة العصف الذهني للجنة التحضيرية الدائمة، وبرنامج استشراف الآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي والتنموي، وتقرير الأداء التفصيلي للسوق الاقتصادية المشتركة، فضلاً عن أهم المؤشرات الاقتصادية في دول المجلس.

وفي ختام الاجتماع، اتفقت لجنة كبار المسؤولين على رفع ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات إلى اللجنة التحضيرية الدائمة على المستوى الوزاري لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية لاعتمادها في اجتماعها المقبل.

«أوبك+» تقرر زيادة الإنتاج 137 ألف برميل.. والاجتماع المقبل للدول الثماني سيعقد في 2 نوفمبر 2025

الكويت تزيد إنتاجها إلى 2,569 مليون برميل نوفمبر المقبل

طارق الرومي: الكويت ملتزمة بالإسهام في قرارات توافقية تدعم استقرار وتعافي الاقتصاد العالمي وتوازن الأسواق

الدولة	الزيادة في الإنتاج لشهر نوفمبر 2025 (الف برميل يوميا)	الإنتاج المطلوب لشهر نوفمبر 2025 (الف برميل يوميا)
الجزائر	4	967
العراق	18	4,255
الكويت	10	2,569
المملكة العربية السعودية	41	10,061
الإمارات العربية المتحدة	12	3,399
كازاخستان	7	1,563
سلطنة عمان	4	808
روسيا	41	9,532
الإجمالي	137	



طارق الرومي

قررت الأعضاء في مجموعة «أوبك+»، التي تضم السعودية، وروسيا، والعراق، والإمارات، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وعمان، تنفيذ تعديل على الإنتاج بمقدار 137 ألف برميل يوميا اعتباراً من نوفمبر 2025.

وأشاد وزير النفط طارق سليمان الرومي باجتماع الدول الثماني المشاركة في اتفاق خفض الطوعي، الذي عقد عبر الاتصال المرئي أمس، مشدداً على أن هذا الاجتماع جاء بهدف تعزيز استقرار السوق النفطية.

وأكد الوزير الرومي أنه بناء على معطيات السوق من حيث إيجابية المؤشرات، واستقرار أداء الاقتصاد العالمي، فقد اتفقت الدول الثماني على المشاركة في تنفيذ تعديل بزيادة الإنتاج بمقدار 137 ألف برميل يوميا لشهر نوفمبر 2025 من إجمالي 1,65 مليون برميل يوميا من التعديلات الطوعية الإضافية

التي تم الإعلان عنها سابقاً في شهر أبريل 2023، ويكون إنتاج النفط الكويتي خلال شهر نوفمبر 2,569 مليون برميل يوميا. وأضاف أن الكويت ملتزمة بالإسهام في قرارات توافقيه تدعم استقرار وتعافي الاقتصاد العالمي وتوازن الأسواق، وسينعقد الاجتماع القادم للدول الثماني في الثاني من شهر نوفمبر 2025.

هذا، وقد ضم الوفد الرسمي المشارك مع وزير النفط محافظ الكويت لدى منظمة أوبك محمد الشطي، والممثل الوطني للكويت لدى منظمة أوبك الشيخ عبدالله صباح سالم الحمود الصباح. ووفقاً لإنتاج الدول الثماني اعتباراً من شهر نوفمبر المقبل، فإن السعودية ستزيد إنتاجها بواقع 41

الف برميل ليبلغ إنتاجها 10,061 مليون برميل يوميا، فيما سيرتفع إنتاج الإمارات بواقع 12 ألف برميل إلى 3,399 ملايين برميل يوميا، وسيرتفع إنتاج سلطنة عمان بواقع 4 آلاف برميل ليلعب 808 آلاف برميل يوميا، وروسيا بـ 41 ألف برميل ليلعب 9,532 ملايين برميل يوميا، والجزائر بواقع 4 آلاف برميل ليلعب 967 ألف برميل يوميا، والعراق بـ 18 ألف برميل ليلعب 4,255 ملايين برميل، وكازاخستان بـ 7 آلاف برميل ليلعب 1,563 مليون برميل يوميا.

ويأتي هذا القرار في ضوء النظرة المستقرة للاقتصاد العالمي وأسس السوق الإيجابية الحالية، كما يتضح من انخفاض المخزونات البترولية، حيث

«المناقصات»: 4 شروط لمشاركة المناقصين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

علي إبراهيم

أصدر الأمين العام للجهاز المركزي للمناقصات العامة بالتكليف، أنور أحمد الطواري، تعميماً تضمن 4 شروط تتعلق بمشاركة المناقصين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن الشروط الخاصة بالمناقصة، ووفقاً للتعميم الذي حمل رقم 15 لسنة 2025، والصادر أمس فقد قضى بما يلي:

- أولاً: على كل الجهات العامة الخاضعة لأحكام قانون المناقصات العامة رقم 49 لسنة 2016 في حال طلب طرح المناقصات العامة والممارسات، مراعاة بأن يتم إدراج الشروط المذكورة أدناه التي تتعلق بمشاركة المناقصين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن الشروط الخاصة للمناقصة، على أن يتم التحقق من استيفاء هذه الشروط في حال التوصية بالترسية على العطاءات المقدمة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المطابقة للمواصفات والشروط، وكانت الأسعار المقدمة بها لا تزيد عن 20٪ من أقل العطاءات المقبولة.
- 1 تقديم شهادة تسجيل من الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 2 تقديم قوائم مالية معتمدة ومدققة من مكتب تدقيق محاسبي معتمد لدى وزارة التجارة والصناعة لأخر 3 سنوات، وفي حال عدم انقضاء فترة 3 سنوات من تاريخ التأسيس يتم تقديم القوائم المالية للفترة المنقضية، والتأكد ألا تتجاوز أصول الشركة 250,000 دينار ولا تتجاوز إيراداتها 750,000 دينار، ولا تتجاوز إيراداتها 1,500,000 دينار سنوياً للمشاريع المتوسطة، وفي حال تجاوز الأصول أو الإيرادات للحد الأعلى المنصوص عليه لن يتم منح الشركة نسبة الأفضلية.
- 3 تقديم شهادة من الهيئة العامة للقوى العاملة بعدد العمالة الإجمالية المسجلة على ملف الشركة متضمنة كل العقود الحكومية والتأكيد بالألا يزيد إجمالي عدد العمالة الإجمالية عن 50 عاملاً للمشروعات الصغيرة و150 عاملاً للمشروعات المتوسطة، وفي حال تجاوز هذه الأعداد لن يتم منح الشركة نسبة الأفضلية.
- 4 تقديم شهادة السجل التجاري والرخصة التجارية على أن تتضمن الرخصة النشاط التجاري المتوافق مع طبيعة أعمال المناقصة المطلوبة. ثانيًا: يسري العمل بهذا التعميم من تاريخ صدوره.



زخم شرائي للأسهم المتوسطة والصغيرة يرفع أحجام التداول إلى 1,17 مليار سهم

182,6 مليون دينار سيولة البورصة.. و«الرئيسي» يستحوذ على 75٪ من الإجمالي

شريف حمدي

بـ 1,9٪، والقطاع الصناعي بـ 1,7٪، وهي قطاعات تتركز فيها العديد من الشركات النشطة في السوق الرئيسي.

وأثمرت موجة الشراء القوية عن مكاسب سوقية كلية تجاوزت 109 ملايين دينار، ليرتفع إجمالي القيمة السوقية إلى 52,58 مليار دينار مقارنة بـ 52,47 مليار دينار بنهاية الأسبوع الماضي، مسجلاً نمواً نسبته 0,2٪. هذا الأداء يعزز موقع السوق الكويتي بين الأسواق الإقليمية الأفضل أداء خلال 2025، حيث يواصل مؤشراته السعيدة بدعم من توزيع السيولة بين المستثمرين الأول والرئيسي، ما يخلق حالة من التوازن ويمنح السوق زخماً مستداماً في ظل توجهات الشرائية النشطة. وعلى صعيد القطاعات، قادت المكاسب سبعة قطاعات رئيسية، تصدرها قطاع الطاقة بارتفاع 2,9٪، يليه قطاع السلع الاستهلاكية بـ 2,8٪، ثم الخدمات المالية

في حين جاء سهم جي إف إتش في المرتبة الثالثة بسيولة 12,4 مليون دينار، تلاه بيت التمويل الكويتي بـ 6,3 ملايين دينار. وتزامن الزخم السعري مع نشاط قياسي في أحجام التداول تجاوز 1,17 مليار سهم، مقابل 846 مليون سهم في الجلسة السابقة، أي بارتفاع 39٪، في مؤشر واضح على عمق السيولة وتحسن سيكولوجية المستثمرين تجاه السوق.

وكان لسهم أسيكو النصيب الأكبر من الكميات المتداولة بتداول 103,8 ملايين سهم تمثل 8,8٪ من إجمالي السوق، فيما جاء سهم اكتتاب ثانياً بـ 92,4 مليون سهم، يليه جي إف إتش بـ 76,7 مليون سهم، ثم أيفاً بـ 60,7 مليون سهم، ما يعكس اتساع قاعدة النشاط داخل السوق الرئيسي وتنوع المراكز الاستثمارية بين عدة قطاعات.



المعدن الأصفر سجل مستويات قياسية جديدة عند 3886 دولاراً للأونصة

48٪ قفزة بأسعار الذهب منذ بداية 2025

التقرير أن حالة عدم اليقين المالي في واشنطن وتزايد التوترات التجارية الدولية واستمرار هشاشة الأوضاع الأمنية في مناطق النزاع أسهمت في رفع علاوة المخاطر ودعمت أسعار الذهب لتبقى قريبة من مستوياتها القياسية. وتوقع أن يستمر الإغلاق الحكومي الأميركي في التأثير على الأسواق خلال الأسبوع الجاري مع احتمال تعطيل صدور بيانات اقتصادية رئيسية، مثل الميزان التجاري وطلبات إعانة البطالة وبيان الميزانية بعد تأجيل تقرير الوظائف لشهر سبتمبر. وعلى الصعيد المحلي، أوضح التقرير أن أسعار الذهب في السوق الكويتي تأثرت بهذه المستجدات إذ بلغ سعر غرام الذهب عيار (24) نحو 38,365 ديناراً فيما سجل عيار (22) نحو 35,170 ديناراً في حين حققت الفضة نحو 530 ديناراً للكيلوغرام الواحد.

وتزايد توقعات خفض الفائدة. وأشار التقرير إلى أن الإغلاق الحكومي الأمريكي أدى إلى تأجيل صدور بيانات اقتصادية مهمة، أبرزها تقرير الوظائف غير الزراعية لشهر سبتمبر الماضي، ما دفع المستثمرين إلى الاعتماد على مؤشرات بديلة أظهرت تباطؤ النشاط الاقتصادي. وأوضح أن هناك تراجعاً في التوظيف في القطاع الخاص الأمريكي في حين استقر مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات عند مستوى 50 نقطة وهو الحد الفاصل بين النمو والانكماش. وذكر التقرير أن صناديق المؤشرات المدعومة بالذهب شهدت تدفقات قياسية خلال سبتمبر الماضي حيث سجل أكبر صندوق مؤشرات عالمي تدفقات يومية بلغت 19 طناً لترتفع حيازاته الشهرية بمقدار 35 طناً، ما يعكس عودة الاهتمام المؤسسي بالمعدن الأصفر رغم بقاء

كونا: قالت شركة دار السبائك الكويتية في تقريرها الأسبوعي إن أسعار الذهب واصلت موجة الصعود لتسجل مستويات قياسية جديدة عند 3886 دولاراً للأونصة بتأثير من عملية إغلاق خدمات الحكومة الفيدرالية الأميركية مع استمرار عدم التوصل إلى اتفاق في الكونغرس حول التمويل الحكومي. وأوضح التقرير أن عقود الذهب الأجلة صعدت بنسبة 1٪ بما يعادل 41 دولاراً ليصل إلى 3908 دولاراً للأونصة محققاً مكاسب أسبوعية بنسبة 2,6٪ وسجلاً قياسي القياسي رقم 41 منذ مطلع عام 2025. وأضاف أن الذهب واصل الاتجاه الصاعد للأسبوع السابع على التوالي مرتفعاً بنحو 48٪ منذ بداية العام بدعم من الطلب القوي على المملذات الأمانة في ظل أزمة الإغلاق الحكومي الأميركي